النّص في الرّؤية الهرمينوطيقيّة
ومن هنا يدخل من التّجربة إلى التّثبيت

د.تيرس هشام
أستاذ محاضر (قسم أ) بقسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب واللّغات والفنون
جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس

من القمين بالتنويه بداية الإشارة إلى أنّ محاولة سبر بعض ملامح التجارب التي عايشها النص-على الرّغم من كلّ الانتقادات القاسية أحيانا التي وجّهت إلى مفهومي المعرفة التّاريخيّة والتجربة المعيشة- لا يكون وراءه دائما سعي نحو تأريخ يتصيّد أدقّ التّفاصيل ممّا لا يمكن إدراكه بكمال بأيّ حال من الأحوال، فضلا عن أنّ التّأريخ بحدّ ذاته إنّما هو وجه من أوجه التّأويل وممارساته وتجلّياته.

وإذا أضفنا إلى ما تقدّم أنّ التّأويل فُهِمَ في لحظة من لحظات تاريخه الطّويل - كما هو مع سبينوزا مثلا- على أنّه "رجوع" إلى معلومات و"وثائق" تاريخيّة ممّا يكتسي سمة "الفحص التاريخي" أدركنا أهميّة أكيدة تكتسيها في كثير من الأحيان المعطياتُ التاريخيةُ متى ما أدرك المؤوّل "فنّ" التعامل معها دون أن تجرّه إلى الاستغراق في حيثيّاتها المتشابكة وجيوبها غير المنتظرة، وهو ما يُسعى إليه من خلال محاولة التقرب من "روح" أو "مغزى" تلك التجارب التي تخلّق ضمنها ما يصل إلينا من النّصوص ممّا نبغي له فهما وتأويلا.

وإذا كان الهم الأكبر والغاية المنشودة للعمليّة الهرمينوطيقيّة برمّتها - والفعل التأويلي عموما- هو الوصول إلى فهم للنص النائي وجعله يقول شيئا ما بعد عصور وعهود من لحظة ظهوره، وإذا كانت الهرمينوطيقا ذاتها قد أطّرت عمليّة تأويل النصوص وفهمها ضمن ثلاثية حلقتها الشهيرة من فهم وتفسير واستيعاب فإنّه ينبغي التّوضيح بإلحاح بأنّ عرض بعض التجارب وإن كانيرتبط أحيانا بإشكاليّة التّنائي ويتّخذ سمة التّماهي فإنّه لا يعدو أن يكون الجزء الظّاهر من جبل الجليد، ذلك أنّ كلّ المراحل القرائيّة- التّأويليّة إنّما هي جزء من التّماهي بغرض الوصول إلى الهدف المؤمّل - كما ذكرنا- وهو فهم النائي بعد تقريبه، وإنّما يبقى عرض التّجارب (بل وتأويلها في حدّ ذاته أحيانا) خطوة أولى في سلسلة خطوات الفعل التّأويلي المتتالية والمتلازمة.

كما أنّه من غريب المفارقات أنّ تلك التّجارب على كثرتها لم يكن ليصلنا عنها شيء أو أثر لولا بعض من نصوص نسمّيها بالنّائية أو المتباعدة، وبالتّالي نكون مرّة أخرى أمام تمظهر من تمظهرات الحلقة الهرمينوطيقيّة التي لا تنتهي، وهو التّمظهر الذي تكرّسه المفارقة النّابعة من أنّنا نسعى إلى الاستعانة ببعض من معارف تاريخيّة أو تجارب معيشة لفهم نصّ يبدو لنا غريبا في حين أنّ ذلك النّص هو ذاته من أهمّ الأسباب التي أدّت إلى "التّرويج" للفترة الزّمانيّة التي تستعين بمعطياتها "فالعصر هو الذي يفسّر النّص في القراءة كما أنّ النّص هو الذّي يفسّر العصر في التّدوين."[1]

وبعبارة أخرى فإنّ النّص أو بالأحرى النّصوص كيفما كانت موضوعاتها (دينيّة، أدبيّة، سياسيّة، تاريخيّة .....إلخ) و التي من دونها لم يكن ليصلنا شيء عن الماضي، ستكون مضطرّة في المقابل للاستعانة بما نقلته هي علّهُيعين في فكّ شفرات تنائيها، لكأنّنا بالنّص النّائي أشبه بالإنسان الذي تقدّم به الزّمن وطوى العمر خلفه فتجده مضطرّا حتّى في استعادة بعض ذكريات طفولته وشبابه إلى الاستعانة ببعض أوراق احتفظ بها أو بتذاكُر أحداث ومواقف مع آخرين شاركوه فيها.

تأسيسا على ما سبق، يتبدّى جانب كبير من أهميّة النّص النّائيالذّي طالما راهنت عليه الهرمينوطيقا ومشتغلوها في كونه قطعة من الماضي، والماضي هنا لا يتأسّس بوصفه لحظة زمنيّة وُجدت ثم انقضت بقدر ما ينهض باعتباره تركة تحدّت الزّمن وعوامل التّعرية وانطواء السّنين، وهذه التّركة هي ما يمكن أن نسميّه بالتّراث الذي يشكّل النّص أحد أبرز حوامله.

انطلاقا من مسألة الحوامل، حوامل التّراث، وانطلاقا من إشارة فحواها أنّ النّص هو الذّي يفسّر العصر في التّدوين، تتجلى أهميّة هذا الأخير وهو كغيره من المفاهيم في العلوم الإنسانيّة وكثير من الممارسات النّقديّة نجده يتّخذ أكثر من مصطلح فهو التّدوين تارة وهو التّسطير تارة أخرىوغيرها ممّا يمكن أن يكون قد غاب عن المعرفة والاطّلاع، وهو بعد ذلك أيضا التثبيتُ.

غير أنّ محاولة البحث في ظاهرة التّثبيت وكيف يكون النّص قادرا على "حفظ" أو "نقل" جزء من التّراث إلى عصرنا وعصور لاحقة أخرى لا بدّ أن تسبقها محاولة لفهم طبيعة النّص ذاته، على الأقلّ في جوانبه التّثبيتيّة، لأنّ فهم التثبيت ومن ثم إدراك تبعاته لاحقا لا بدّ أن يمرّ عبر فهم النّص الذي يلعب الدّور الأبرز فيه، فالنّص "هو تدوين لروح عصر من خلال تجارب فرديّة وجماعيّة في مواقف معيّنة متعدّدة ومتباينة. والغاية من تدوين التّاريخ توريث

كلّ جيل خبراته للأجيال التّالية، استمرارا لسلطانه أو على الأقلّ ترشيدا للمستقبل وتوجيها له. النّص هو تحوّل إراديّ من الشّفاهي إلى الكتابيّ حرصا على تسجيل المواقف وسرعة تقنينها، انتقالا من التّعدّد إلى الوحدة، ومن الاختلاف إلى الاتّفاق. فالنّص بهذا المعنى قضاء على التّعدديّة في الحاضر وإيثار لوحدة المستقبل، تضييق على الحاضر وامتداد في المستقبل حتّى تبقى الرّوح في التّاريخ، وتتوارث الأجيال الفكر جيلا بعد جيلا"[2]، وبالتّالي فالنّص بطبيعته تسجيل لخبرات ومعارف وتجاربلم تكن لتنتقل عبر الزّمن لولاه، تماما مثلما أنّ المشاعر والعواطف والخبرات والتّجارب لا يمكنها بحال الانتقال إلى الآخر من دون كلام ومن ثمّ يكون النّص المقابل الآخر للكلام ويكون كلاهما وجهي المعجزة الأبديّة،معجزة اللّغة.

إنّ التقاط النّص في بعده التّثبيتي وكذا عقد المقابلة بينه وبين الكلام سيقود حتما إلى ظاهرة أبرز وأكثر إعجازا وهي ظاهرة الكتابة التي بها يختلف النّص ويفارق الطّبيعة الكلاميّة العرضيّة الزّائلة، وبالكتابة أيضا يصبح الكلام المعرّض للضّياع بزوال لحظة التّلفظ به مشاعا في الزّمان وفي المكان أيضا،"وبالتّأكيد كانت هناك إرادة لجعل الأشياء تستمرّ، تدوم، من دون كتابة. ولكن التّراث المكتوب وحده فقط يمكن أن يفصل نفسه عن مجرّد استمراريّة آثار الحياة الماضية، وبقايا يمكن لكائن إنسانيّ معيّن أن يستدلّ منهاعلى وجود كائن إنسانيّ آخر"[3]، وبذلك يكون النّص - وهو أهمّ تجليّات الكتابة - الحلقة المهمّة بيننا وبين التراث.

على أنّ الكتابة لا تكتفي هكذا بدور "الحفظ" السّلبي لخبرات الماضي أو إن شئنا المباشرة والاختصار لكلام الماضي، ولكنّها بمقابل ذلك وزيادة عليه تترك آثارها على الموادّ المثبتتة، من ذلك أنّ ما تثبّت كتابة سيكتسي شرعيّة ما كان ليحوزها لو بقي كلاما مرسلا، بل وقد تستحيل تلك الشّرعية إلى سلطة قائمة ونافذة في كثير الأحيان، فالنّص" ليس مجرّد تدوين للحفظ والتّسجيل ولكنّه يمثّل سلطة توجيه وتقنين وتشريع. فالنّص الأدبيّ يؤثّر في أجيال الأدباء الشّبان ويكون أحد مصادر الإلهام في التّشريعات وفي تكوين القادة والأبطال.والنّصوص التّاريخية تعبّر عن روح الأمّة وتكشف عن مسارها في التّاريخ.والنّصوص القانونيّة هي أساس الدّولة ودعامة مؤسّساتها.والنّصوص الدّينيّة هي بالأصالة سلطة تصدر عن الوحي و طاعة الأنبياء [...] يظهر النّص كسلطة في النّصوص الدّينيّة أكثر من ظهورها في النّصوص الأدبيّة أو التّاريخيّة أو القانونيّة. وتقتضي النّصوص الدّينيّة والقانونيّة الطّاعةأكثر ممّا تقضيه النّصوص التّاريخيّة والنّصوص الأدبيّة. لذلك تستعمل النّصوص كشواهد في الخطاب في المجتمعات النّصية التّي لا يزال النّص يمثّل فيها سلطة"[4]، وقد انتقل شيء من سلطة المكتوب فيما بعد إلى "المطبوع" حيث بمجرّد أن يتحوّل المكتوب من خطّ اليد

إلى خطّ الآلة يكتسب سلطة وتأثيرا لا يمكن تجاهلهما وتزداد حدّة ذلك دائما في المجتمعات التّي تولي العناية الأكبر للنّصوص والشّواهد.

أمّا إذا عدنا إلى النّص وماهيته في ضوء التّثبيت واعتباراته، خاصّة أنّ النّص يبقى من أهمّ تجليّات الكتابة كما ذكرنا، فإنّنا نجد غير قليل من الهرمينوطيقيّين أولوا عناية لا تخطئها العين للمسائل المتعلّقة بتلك الماهية والاعتبارات النّاتجة عنها، ومن أبرز أولئك الفرنسيّ بول ريكور خاصّة في محاضراته ومؤلفاته المتأخّرة نسبيّا ففي كتابه "من النّص إلىالفعل"يخصّص مبحثا جوهريّا يسمه بعنوان "ما هو النص ؟" لتكون إجابته المباشرة كالتّالي:

"لنسمّ نصّا كلّ خطاب تبثته الكتابة. تبعا لهذا التّعريف، يكون التّثبيت بالكتابة مؤسّسا للنّص نفسه. لكن ما الذّي ثبّت على هذا النّحو بالكتابة؟ سبق أن قلنا:كلّ خطاب.هل يعني هذا أنّ على كلّ خطاب أن يُنطق في البداية ماديّا أو ذهنيّا؟ أنّ كل كتابة كانت في البداية و لو على وجه الاحتمال، كلاما؟ وباختصار ماذا عن علاقة النّص بالكلام ؟."[5]، إنّه من الجليّ أنّ ريكور بغضّ النّظر عن رؤيته للنّص من زاوية تثبيته بالكتابة، يطرح الأسئلة أكثر ممّا يقترح الإجابات،بله الإجابات القطعيّة النّهائيّة وليس هذا بالغريب أو المستهجن في تقاليد الهرمينوطيقا على الأقلّ.

تتلخصّ هواجس ريكور حول التّعريف الذي صاغه بنفسه للنّص، حول ما إذا كان النّص المكتوب يعوّض مباشرة الكلام أم إنّه يحلّ في مرتبة ثانية تالية، لأنّ النّص مكتوبا لوهلة أولى تختلف تداعياته تماما عن كونه مجرّد أداة تسجيليّة لكلام قيل سلفا، وهنا يجعل ريكور خصوصيّة النّص مؤسّسة على فعل القراءة في الوقت الذّي يتأسّس فيه الكلام على الحوار، وهذا الفرق هو الذّي يؤكّد "بأنّ الكتابة إنجاز شبيه بالكلام، مواز للكلام، إنجاز يحتلّ مكانه ويحجبه.لذا قلنا إنّ ما يأتي إلى الكتابة هو الخطاب بصفته نيّة في القول وأنّ الكتابة تسجيل مباشرة لتلك النيّة، حتّى وإن كانت الكتابة قد بدأت، تاريخيّا ونفسيّا، بتسجيل علامات الكلام تخطيطا. وتحرّر الكتابة هذا، الذي يضعها موضع الكلام هو شهادة ميلاد النّص"[6]،وهنا نكون أمام انتقال من علاقة الكلام بالكتابة إلى علاقة الخطاب بالنّص.

لا ينهض الخطاب هنا بوصفه مجرّد صياغة كلاميّة بل من حيث هو مجموع الطّاقات الإقناعيّة والإخباريّة والنّفسية والتفاعليّة وكلّ الخبرات التي تحيط بعمليّة إنتاجه/تثبيته"وحين ينتقل الخطاب إلى حقل الإنتاجفإنّه يعامل أيضا على أنّه مادّة بحاجة إلى صورة وهيئة. وهنا بالضّبط تتدخّل الكتابة [...] وليس من المصادفة أن يشير الأدب

littérature إلى حالة اللّغة من حيث هي حروف مكتوبة littera، وإلى حالتها كما تتجسّد في أعمال تستند إلى الأنواع الأدبيّة.مع الأدب تميل مشكلتا التّسطير والإنتاج إلى التّداخل والتّمازج.ويصحّ الشيء نفسه على مفهوم النّص، الذي يجمع بين شرط التّسطير و النّسيج الخاصّ بالأعمال التّي تولدها القوانين الإنتاجيّة للتّأليف الأدبيّ.فالنّص يعني الخطاب مسطورا ومنمّقا على السّواء "[7]، ومن ثمّ فإنّ تثبيت النّص للخطاب يتجاوز الجانب "التسجيلي" أو "التوثيقيّ" إلى الجانب الشّكلي الذي يمثّل ملمحا مهمّا من ملامح سلطة النّص التّي سبقت الإشارة إليها.

بيد أنّ أهمّ ملمح تستتبعه ظاهرة التّثبيت بالكتابة هو ما يمكن تسميته بالتّمرّد أو تفلّت النّص من قبضة صاحبه، وبالتّالي من سطوته وتوجيهه وسلطته، فبمجرّد أن يثبت النّص - سواءكان كلاما قد قيل من قبل ثمّ ثبّت أو كان خطابا ثبّت كتابة مباشرة - فإنّه يمتلك سلطته ويحوز شرعيّته التّي لا تتأسّس بالضّرورة على "توجيهات" المؤلّف ورغباته ومقاصده،"إذ يصير التّسطير رديفا للاستقلال الدّلالي للنّص، الذّي ينشأ عن فصل القصد الذّهني للمؤلّف عن المعنى اللّفظي للنّص، وفصل ما كان يعنيه المؤلّف عمّا يعنيه النّص. هكذا تفلت وظيفة النّص من الأفق المحدود الذي يعيشه مؤلّفه. ويصير ما يعنيه النّص الآن مهمّا أكثر ممّا يعنيه المؤلّف حين كتبه"[8]،وبذا أيضا يتبلور جانب آخر مهمّ من سلطة النّص وسطوته.

ثم إنّ الأبعد من ذلك أنّ استقلاليّة النّص وممارسته السّلطة المطلقة لا تقتصر على علاقته بمؤلّفه بل تتعدّاها لتشمل علاقته بالذي يتوجّه إليه النّص، ولكن أيضا بمجمل الوضعيّات الخطابيّة والحيثيّات والخبرات التي ثبت ضمن تفاصيلها النّص "ذلك أنّ التّثبيت هو شرط لظاهرة أكثر جوهريّة وهي ظاهرة استقلال النّص، استقلالا ثلاثيّا:تجاه نيّة المؤلّف وتجاه الوضع الثّقافي وجميع المكيّفات السّوسيولوجيّة لإنتاج النّص؛ ثمّ تجاه المرسل إليه البسيط.وهذا معناه أنّ النّص لم يعد يتطابق مع كان الكاتب يريد أن يقوله،فالدّلالة اللّفظيّة والدّلالة الذّهنيّة لهما مصيران متمايزان. وهذه الصّيغة الأولى للاستقلال تستتبع إمكانيّة أن يفلت "شيء النّص اللاّمحدود" من الأفق القصدي المحدود لكتابة، وأن يعمل عالم النّص على تفجير عالم كاتبه"[9]، ومن هنا كان التثبيت من أهمّ عوامل تنائي النّص دونما إهمال للمفارقة التي سبقت الإشارة إليها من أنّ التثبيت هو أيضا المقرّب للنّص المجتاز به برازخ العهود وتطاولها.

كما أنّه ما من شكّ في أنّ الهرمينوطيقا التي أولت ظاهرة التّثبيت عناية هي عن الإشادة بها في غناء،قد أدركت خطورتها وحساسيّتها في مجمل العمليّة التّأويليّة، ثمّ إنّ الهرمينوطيقا التي نشأت وتمرّست في رحاب النّصوص المقدّسة ونسخها الكثيرة المتعدّدة قد وعت مبكرّا الدّور الخطير الذي تضطلع به الكتابة، وهذا ما جعل واحدا من أهمّ متأخّري أعلامها وهو غادامير يلحّ على أنّ "الكتابة ذات أهميّة مركزيّة بالنّسبة للظّاهرة التّأويليّة بقدر ما يمنحها انفصالها عن كلّ من الكاتب أو المؤلّف وعن المتلقيّ أو القارئ على نحو خاصّ، بمنحها هذا الانفصال حياة خاصّة بها. فما يُثبّت في الكتابة أظهر نفسه في عالم عام من المعنى يكون فيه لكلّ شخص يستطيع القراءة عالم مساو"[10]،لأنّ الهرمينوطيقيّ أو المؤوّل/القارئ عموما إنّما يتعامل في نهاية المطاف مع نصّ، بل وقد يجهل في العديد من الأحيان هويّة صاحب ذلك النّص وتبعا لذلك يجهل باقي المعطيات الخطابيّة والنّفسيّة والسّوسيولوجيّة وغيرها.

تأسيسا على ما سلف يكون في حكم الضّرورة التّي لا محيد عنها أثناء أيّ فعل هرمينوطيقيّيروم حوارا مع النّص وتأويلا أن يلتفت المؤوّل إلى ملامح النّص الذّي سيتعامل معه، وهي ليست ملامح قاطعة بكلّ الأحوال بقدر ما يمكن أن تماثل "الوضع البدئي" الذي لا بدّ من الاستناد عليه والانطلاق منه تاليا، فتفحصّ المؤوّل لملامح وخصّيصات تثبيت النّص الذي بين يديه أشبه بالفحوص التّي تسبق الجراحة التي لا يمكن بحال الانطلاق بها دون عرض حال عن الوضعيّة الأولى أو البدائيّة.

الهوامش:

1- حسن حنفي، قراءة النّص (ضمن: الهرمينوطيقا والتّأويل)،دار قرطبة للطباعة والنشر، المغرب،ط2، 1993، ص17.

2- حسن حنفي، المرجع السابق، ص ص 11، 12.

3- هانز جورج غادامير، الحقيقة والمنهج(الخطوط الأساسية لتأويلية فلسفية)، تر: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، مراجعة: جورج كتورة، دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية، ليبيا، ط1، 2007، ص 514 .

4- حسن حنفي، قراءة النّص، م م س، ص 12.

5- بول ريكور، من النّص إلى الفعل(أبحاث التأويل)، تر: محمّد برادة وحسان بورقية، مكتبة دار الأمان، المغرب، ط1، 2004، ص95.

6- الرجع السّابق، ص96.

7- بول ريكور، نظريّة التّأويل(الخطاب وفائض المعنى)، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، ط1، 2003، ص66.

8- المرجع السّابق، ص61.

9- بول ريكور، من النّص إلى الفعل، م م س، ص255.

10- هانز جورج غادامير، الحقيقة والمنهج، م م س،ص515.